إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 200 /08
للنشر الفوري
٤ سبتمبر ٢٠٠٨

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

المدير العام ستراوس-كان يعين لجنة معنية بإصلاح نظام الحوكمة في صندوق النقد الدولي

أعلن دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، تعيين لجنة من الشخصيات البارزة يُعهد إليها بتقييم مدى ملاءمة الإطار الحالي لصنع القرارات في الصندوق وبتقديم المشورة حول أي تعديلات من شأنها تمكين المؤسسة من الاضطلاع بمسؤولياتها العالمية بمزيد من الفعالية.

وتتألف اللجنة التي يرأسها تريفور مانويل، وزير مالية جنوب إفريقيا، من الأعضاء التالية: ميشيل كامديسو، المدير العام الأسبق لصندوق النقد الدولي؛ وكينيث دام، أستاذ كرسي ماكس بام في جامعة شيكاغو؛ ومحمد العريان، المسؤول التنفيذي الأول المشارك ومسؤول الاستثمار الأول المشارك لدى مؤسسة باسيفيك لإدارة الاستثمارات؛ وسري مولاياني إندراواتي، وزير مالية إندونيسيا؛ وغييرمو أورتيز، محافظ بنك المكسيك المركزي؛ وروبرت روبين، المستشار الأول لمجموعة سيتي غروب؛ وأمارتيا سين، أستاذ كرسي لامونت بجامعة هارفارد.

وفي تصريح للسيد ستراوس-كان قال: "لقد أُحرِز تقدم كبير في إصلاح نظام الحوكمة في الصندوق، بما في ذلك الشروع في إعادة الاتساق بين أصوات البلدان الأعضاء. غير أن مهمة تعزيز شرعية الصندوق وزيادة فعاليته يجب أن تنطوي أيضا على البت فيما إذا كانت التغييرات الكبيرة التي أُجريت منذ إنشاء الصندوق تتطلب إصلاح الإطار المؤسسي الذي يمارس الأعضاء من خلاله حقوقهم التصويتية. ويقتضي ذلك عدة أمور منها النظر بعناية في أدوار ومسؤوليات كل من مجلس المحافظين، واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، والمجلس التنفيذي، وإدارة الصندوق العليا."

وأضاف السيد ستراوس-كان: "وسوف يكون لرأي اللجنة، الذي آمل أن أطلع عليه بحلول إبريل القادم، مساهمة مهمة في جهودنا الإصلاحية التي تعززت بفضل العمل الفعال الذي قام به العديد من المجموعات والأفراد مؤخرا، ومنها مكتب التقييم المستقل بصندوق النقد الدولي؛ والمديرون التنفيذيون بالصندوق الذين شكلوا مجموعة عمل للتركيز على هذه القضايا؛ وعدد كبير من الأكاديميين والمحللين؛ ومجموعات المجتمع المدني. وأود أن أشكر هذه الشخصيات البارزة لموافقتها على إتاحة تجربتها وخبرتها الفنية ورؤيتها الحكيمة كي نسترشد بها في إصلاح نظام الحوكمة

الجاري. ويحدوني الأمل في أن يتم استخلاص مقترحات ملموسة من هذا الكم الكبير من المساهمات بحلول سبتمبر ٢٠٠٩."

خلفية

صندوق النقد الدولي تديره حكومات بلدانه الأعضاء وهو مسؤول أمامها من خلال مجلس المحافظين. ولكل بلد عضو محافظ يمثله، عادة ما يكون وزير ماليته أو محافظ بنكه المركزي. ويجتمع المحافظون في العادة مرة واحدة سنويا في شهر سبتمبر أو أكتوبر أثناء انعقاد الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ويتم النظر في أهم قضايا السياسات المتعلقة بالنظام النقدي الدولي مرتين سنويا في اجتماع لجنة المحافظين التي يطلق عليها اسم اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية (IMFC). أما لجنة التنمية ــ وهي لجنة مشتركة من مجلسي محافظي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ــ فهي تسدي المشورة للمحافظين وترفع إليهم تقارير بشأن سياسة التنمية وغيرها من المسائل ذات الاهتمام في البلدان النامية.

ويتولى القيام بأعمال الصندوق اليومية كل من المجلس التنفيذي الذي يستمد صلاحياته من مجلس المحافظين، وموظفو الصندوق الذين يعينون من مختلف بلدان العالم. ويتخذ المجلس التنفيذي القرارات الرئيسية كما يختار المدير العام للصندوق والذي يعين لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد. ويرفع المدير العام تقاريره إلى المجلس التنفيذي ويعمل رئيسا له، كما يرأس موظفي الصندوق ويتولى تسيير عمل الصندوق المعتاد بتوجيه من المجلس وبمعاونة نائب أول ونائبين آخرين للمدير العام.